الفصل الرابع

****

سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه مشاريع دول الخليج العربي الأمنية ١٩٧١-١٩٧٩.

المبحث الأول :

دولة الإمارات العربية المتحدة ومشاريع دول الخليج العربي الأمنية

المبحث الثاني :

الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي.

oberikandi.com

obeikandl.com

المقدمة:

يمكن النظر إلى أمن الخليج العربي كأمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة في ضمن إقليم واحد والأمن الإقليمي اصطلاح حديث برز ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى من خلال التعاون العسكري في ما بينها إلى منع أية قوة خارجية من التدخل في ذلك الإقليم وجوهر هذه السياسة هي التعبئة من وجه والتصدي للقوى الداخلية من وجه آخر وحماية الوضع القائم من وجه ثالث[1].

وفي السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٨ أعلن (هارولد ولسن) رئيس وزراء بريطانيا أمام مجلس العموم البريطاني قرار حكومة العمال البريطانية بالانسحاب من المنطقة الواقعة شرقي السويس[2]، في موعد أقصاه عام ١٩٧١ [3].

ومن دون شك سيكون المرشح الأول لملء الفراغ الناجم إثر الخروج البريطاني من الخليج العربي هو الولايات المتحدة الأمريكية بما بينها وبين بريطانيا من تحالف استراتيجي[4]. فضلاً عن أهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة من حيث قيمته النفطية التي يتميز بها ومكانته الإستراتيجية لقربه من الاتحاد السوفييتي فمن خلاله تستطيع تهديد الشرق الأوسط والمحيط الهندي بأكمله[5].

1- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣١٤.

2 - يقصد بشرق السويس المنطقة الواقعة بين عدن وسنغافورة بما في ذلك الخليج العربي، ينظر مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، تاريخ العربي الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة البصرة، ص٢١٥.

3 - عدنان غائب الزبيدي ومحمد ظاهر حبيب، عروبة الخليج العربي والأطماع الإيرانية،بغداد، ١٩٧٢، ص ٦١.

4 - حامد عبد الله العلي، تاريخ الارتباط الغربي بالخليج العربي وأهدافه، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع: www.alheedayh.com

5 - محمد جاسم، أمن الخليج العربي، رسالة غير منشورة، ص ٣٩.

obeikandi.com

إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء اهتمامها بمنطقة الخليج العربي كما تزعم هو مواجهة الاتحاد السوفييتي أكثر مما هو عملية ملء فراغ عسكري فهي لم تعد راغبة أن تحل عسكرياً محل بريطانيا لذا فمن الطبيعي أن يكون إعلان قرار الانسحاب البريطاني عام ١٩٦٨ من الخليج العربي مثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لقد كان أمام الولايات المتحدة ثلاثة خيارات بالنسبة لسياستها في منطقة الخليج العربي بعد خروجها هي[2]:

١. إن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تستمر في تقديم المساعدة للحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي وعدم التدخل المباشر في المنطقة.

٢. ستقدم الولايات المتحدة درعاً ضد أي تهديد من جانب أية قوة نووية لحرية أي من الأمم المتحالفة معها أو أي طرف يعد بقائه حيوياً للأمن القومي الأمريكي.

٣. إيجاد وكيل بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على حماية مصالحها بدلاً من وجود قوات أمريكية في المنطقة[3].

وبعد مناقشة هذه الخيارات رأت الولايات المتحدة أن الخيار الثالث هو الأمثل الذي ترتكز عليه إستراتيجيتها بعد الانسحاب فقد حاولت حماية مصالحها في منطقة الخليج العربي عن طريق الاعتماد على قوة إقليمية ومحلية (كحلفاء لها) وعرفت هذه السياسة مبدأ نيكسون فقد وقع اختيار الولايات المتحدة على إيران والمملكة العربية السعودية[4].

---

1 - مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، المصدر السابق، ص٢٤٢.

2- خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠، مجلة الخليج العربي، العدد ١٢١، المجلد ١٧، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص ٤٨.

3- صحيفة الثورة، العدد ٢٢٦، ٢٧ كانون الأول ٧١، ص٤، نقلاً عن وجدان حسين خضير، المصدر السابق، ص ٤٩.

4- عماد خلف جري، سياسة العراق الخارجية تجاه أمن الخليج العربي ١٩٦٨- ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠، ص١٤١.

obeikandl.com

المبحث الأول :

دولة الإمارات العربية المتحدة ومشاريع دول الخليج العربي الأمنية

أولاً : المفهوم الإيراني الأمني للخليج العربي وموقف الإمارات منه :

مع إعلان بريطانيا في ١٦ كانون الثاني١٩٦٨ عن نيتها الانسحاب من منطقة الخليج العربي برزت تطورات كثيرة تتعلق بسياسة إيران تجاه المنطقة كان أهمها ادعاء إيران خلافة بريطانيا كقوة لحفظ السلام والأمن وأعلنت عن ذلك خلال احتفالاتها بمرور ١٥٠٠ عام على قيام الإمبراطورية الفارسية وأكدت عزمها على إعادة أمجادها[1].

وفي حديث مهم لشاه إيران محمد رضا بهلوي في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٢ بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس البحرية الإيرانية أوضح لأول مرة اتساع الحدود الخارجية للأمن الإيراني وأكد بأنها تتجاوز الخليج العربي وخليج عمان لتصل إلى المحيط الهندي[2].

وفي حديث صحفي له مع صحيفة السياسة الكويتية في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ ، سُئل فيما إذا كان هناك إجماع بين دول الخليج حول مفهوم الأمن فيه فأجاب: كلا ولهذا السبب يجب أن تكون إيران مستعدة للقيام بهذه المهمة لوحدها[3].

---

1 - هنري فورتيك، سياسة إيران في الخليج العربي في السبعينات (الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي بالاشتراك مع مركز الدرأسات العربية بلندن)، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٣٤٣ .

2 - روح اله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١- ١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وآخرون، مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ٤٤٧ .

3- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٧، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ٦٧.

obeikandl.com

وفي حيث آخر مع صحيفة الأهرام القاهرية، في ٧ كانون الأول ١٩٧٧ أكد شاه إيران هذه الحقيقة بقوله: إذا لم تكن إيران مستقلة وقوية لا تستطيع أن تحافظ على أمنها وأمن المنطقة ومن ثم أمن المحيط الهندي[1].

ولذلك بدأت إيران حملة تسليح ضخمة جداً بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، علماً أن السياسة الأمنية الإيرانية انطلقت لتأكيد تفوقها وانفرادها في التصرف بشؤون الخليج العربي فضلاً عن تطبيقها برؤيتها التوسعية المبنية على أطماعها التوسعية وأطماعها في المنطقة.

وبناء على هذا السلوك فقد اقترحت إيران، تأسيس تكتل يقف بوجه القومية العربية، ينطلق من فكرة الأخوة الآرية يضم الهند والباكستان وإيران، مما يسهل فرصة إحكام سيطرتها على المنطقة[2].

فضلاً عما تقدم فإن إيران طرحت مشروعاً أمنياً يؤكد ما يأتي[3]:

١. العمل على إنشاء حلف عسكري للدفاع عن الخليج العربي تحت مسميات مختلفة مثلاً الحزام الأمني الخليجي، الحلف الخليجي أو منظمة الدفاع الإقليمية، يضم دول الخليج العربي.

٢. العمل على حماية أمن واستقرار الأعضاء في الحلف المذكور وحماية الحدود بينهم.

٣. العمل على إخلاء المنطقة من الأحلاف العسكرية.

إن هذا المشروع يجعل من إيران المستفيدة الأولى نظراً لتفوقها العسكري في ذلك الوقت واتساع أطماعها ولدورها الكبير في ربط المنطقة بالأحلاف

1- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد/٣٢٩٣٢ في ٨ /١٢/١٩٧٧.

2 - غانم محمد صالح، أمن الخليج العربي بين إستراتيجيات القوى العظمى وتصورات القوى المحلية، مجلة التوثيق الإعلامي، المجلد الثاني، العدد ٣، بغداد ١٩٨٣، ص١١.

3 - صحيفة السياسة الكويتية، في ١٩٧٥/٨/٦ .

obeikandl.com

العسكرية التي ترتبط بها وبعد سقوط شاه إيران فأن هذه الرؤية للأمن لم تتغير وظلت على النهج السابق نفسه مع إدخال بعض التكتيكات المرحلية مثل تأكيدها الدعوة لقيام (حلف إسلامي) أو الدعوة إلى تسمية الخليج العربي بالخليج الإسلامي، التي وردت على لسان بعض القادة الجدد[1]، ولذلك فأن الرؤية الإيرانية للأمن لم تتغير في المرحلتين سواء في عهد الشاه أم في عهد الثورة الإسلامية.

وفي ما يتعلق بسياسة دولة الإمارات الخارجية تجاه الرؤية الإيرانية فهي تتبع بالأساس من دبلوماسيتها الهادئة تجاه إيران وذلك ما جاء على لسان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لقوله: وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، استطاعت هذه الدبلوماسية أن تحل كثيراً من المشاكل بل لقد استطعنا أن نقيم دولة الإمارات العربية المتحدة، وبهذه الطريقة استطعنا أن نكسب الأصدقاء من الشرق والغرب وأن نحظى باحترام العالم[2].

أما ما يتعلق بسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة حيال مطالبتها بالجزر الثلاثة التي احتلتها إيران فقال الشيخ زايد (نحن نبذل المساعي الهادئة ونبذل هذه المساعي أيضا لتبقى علاقتنا بإيران علاقة طيبة فهناك يجب أن يسود احترام الجيرة بيننا وبين إيران وأيضاً ينبغي أن يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة هي إيران وأخرى مسلمة هي دولة الإمارات العربية المتحدة)[3].

وتذهب سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في دبلوماسيتها هذه إلى اشتراك الأطراف الإقليمية والدولية في حل النزاعات مع إيران الذي وصفه

1- hnner furtic. irans gulf policy durin. the 20s arab research center. london. 1984. pp12-13.

2 - من حديث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لصحيفة الأنوار اللبنانية في ١٩٧٣/١/٣.

3 - المصدر نفسه.

obeikandl.com

رئيس الدولة بقوله: (الحقيقة إننا نسعى دائماً أن تكون علاقتنا مع جيراننا من الدول قائمة على أساس من التفاهم التام والروابط الأخوية القوية المتينة، ولا يمكن أن نسعى في يوم من الأيام إلى ما يسيء إلى أصدقائنا أو جيراننا وإذا كان هناك أي نزاع أو سوء تفاهم بيننا وبين جار لنا أو صديق أو شقيق، فإننا دائماً نتجه إلى الله ونطلب منه يلهمنا الصبر والقدرة على أن نصل مع الصديق والشقيق والجار إلى تفاهم يفيد الطرفين دون اللجوء إلى ما يضر بمصالح البلدين، أو يقودهما إلى النزاع المسلح، ولهذا فنحن رفعنا ما وقع علينا من جارتنا إيران إلى جامعة الدول العربية ونأمل أن تصل الدول الشقيقة والصديقة إلى حل يرضي الطرفين وينهي حالة التوتر الذي بيننا وبين جارتنا إيران، ليتفرغ كل طرف إلى بناء بلده وإدخال الأمن والاستقرار إلى مواطنيه بما يحفظ ويصون مصالح شعوبنا جميعاً)[1].

ونرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا يمكنها أن تسلك خياراً آخر غير الذي تسميه بالسياسة الهادئة للحصول على حقوقها المسلوبة في الجزر لأنها تدرك حجمها الطبيعي الذي لايمكن أن تقارن بإيران لا من حيث السعة الجغرافية ولا الكثافة السكانية ولا الإمكانات العسكرية.

ثانياً: الإمارات ومفهوم المملكة العربية السعودية للأمن في الخليج العربي:

إن المملكة العربية السعودية تمتاز بسعة مساحتها البالغة (٢٤٥٠٠٠٠) كم^{٢} يقابل ذلك قلة في الكثافة السكانية فضلاً عن امتلاكها قدرات اقتصادية ومالية كبيرة جداً بسبب وجود أضخم احتياطي نفطي مؤكد في أراضيها ويبلغ ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي[2].

---

1 - من حديث للشيخ زايد بن سلطان لمندوب صحيفة العمل التونسية في ٦/ ٦ /١٩٧٢.

2 - حسين عمر اغا وآخرون، قضايا الخليج العربي، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٢، ص ٤٧- ٤٩ .

obeikandl.com

ولارتفاع دخلها القومي الذي بلغ في عام ١٩٨٢ (١٥٢,٥) مليار دولار[1].

وفي ضوء ذلك سعت المملكة العربية إلى بلورة رؤية خاصة بأن الخليج العربي يستند إلى تسليح وبناء قوتها المسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى وفق هذا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بادرت بشكل سريع بقبول تسليح وتدريب وبناء القوات المسلحة السعودية على وفق مبدأ الاعتماد على الحلفاء الإقليمين ولاسيما بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي وسمي هذا بسياسة الدعامتين[2].

وقد حدد ولي العهد السعودي آنذاك فهد بن عبد العزيز الرؤية السعودية للأمن في الخليج العربي بقوله: أمن الخليج مهدد من الخارج والمنطقة في ضمن عدد من المناطق الإستراتيجية التي تهددها الصراعات الدولية والحقيقة أن أمن الخليج هو ما يترك كل دولة لأهلها ويمارسون حياتهم العادية وحقهم في استغلال ما انعم الله به عليهم من ثروات[3].

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن موقفها من أمن الخليج العربي متمثلا بالآتي[4]:

---

1 - قاسم محمد جعفر، ميزان القوى في الشرق الأوسط، مؤسسة الأبحاث العربية، لندن، ١٩٨٥، ص ١٢٢.

2- سياسة الدعامتين: اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وانشغالها بحرب فيتنام على مبدأ تقوية الحلفاء في المنطقة (إيران والسعودية) بتجهيزهم بالعتاد والسلاح الحربي وتطوير قدراتهم بشكل واسع وقد سمي هذا بسياسة الدعامتين.

3 - بكر مصباح نيرة، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى أثره على أمن الخليج العربي، مجلة الدرأسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٦، السنة ١٢، نيسان ١٩٨٦، ص ٩٠.

4 - مجلة إقرأ السعودية، العدد ٢٢٤، ١٩٧٩/١٠/١٥ .

obeikandl.com

١. أن المملكة العربية السعودية تؤمن إيماناً قاطعاً بأن التعاون بين دول الخليج هو استراتيجية حتمية وأمر تمليه حساسية الموقف الدولي ومصالح المنطقة.

٢. الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وهو واجب محتم على دول المنطقة وهو مسؤولية مباشرة من مسؤولياتها القومية والدولية.

٣. إن إقامة التعاون هو طريق لأبعاد مخاطر التدخلات الخارجية في المنطقة ومن ثم يمكن تجنبها مخاطر الوقوع فريسة للصراعات الدولية.

٤. إن أبعاد المخاطر الدولية وما يمكن أن يتغلغل إلى المنطقة من عمليات التخريب التهريب وهو واجب أجهزة الأمن وحدها في دول المنطقة وإن التعاون في ذلك سيؤدي إلى تكريس سلامة وأمن المصالح الاقتصادية التي لاتهم المنطقة فقط كمورد مهم من موارد دخلها وإنما تهم العالم لأنها مصدر حيوي من مصادر الإنتاج الصناعي.

ومن خلال تتبع نشاطات المسؤولين السعوديين نلاحظ أن هناك تصريحاً للملك فهد بن عبد العزيز يؤكد الفهم السعودي لأمن الخليج (إن أفضل السبل لأن تستقر الأوضاع في منطقتنا وأن يزول الخلاف بين الجيران بالدرجة الأولى وأن يدرك المعسكر الاشتراكي والغربي إننا نريد السلام وأن السعودية وإيران جزء من دول الخليج وهناك دول أخرى تشاركنا في الخليج ونأمل أن يكون فيما بيننا اتفاق حتى نستطيع أن نحمي خليجنا ونجنبه المشاكل الدولية وأن نستفيد منه[1].

وفي نهاية ما تقدم نرى أن مفهوم الأمن الخليجي في نظر الإدارة السعودية يتم من خلال:

١. العمل على تسوية المشاكل المعلقة بالمنطقة لأن بقاءها يجعلها قابلة للانفجار بأي وقت بصورة تهدد الأمن الداخلي للخليج.

1- صحيفة السياسة الكويتية، الكويت، في ١٩٧٧/٤/٢٧ .

obeikandl.com

٢. ضرورة البدء أولاً بعمليات التنسيق السياسي والاقتصادي التي يمكن أن تكون محور تقارب وتقريب بين دول المنطقة ويساعد ذلك على التعاون العسكري.

٣. دراسة مشروعات الأمن الخليجي المطروحة لحماية الخليج العربي من أية أخطار خارجية.

ومن الجدير بالذكر أن السعودية قدمت مشروعاً أسمته (تحقيق الأمن الجماعي في الخليج العربي) وذلك نهاية عام ١٩٨٠ ويؤكد أن الأمن العربي الجماعي يمكن تحقيقه فقط إذا تمتعت كل دولة عربية بأمن واستقرار داخلي وإن تهديد أي قطر يؤثر في الأقطار الأخرى ويمكن تحقيق الأمن الجماعي العربي إذا استجابت الأقطار العربية لأي قطر يتعرض أمنه للخطر فضلاً عن تدعيم التعاون بين أجهزة الشرطة في مختلف المجالات. وأن السعودية مستعدة لمساعدة الأقطار العربية والتعاون معها من أجل حفظ الأمن والإستقرار ورفض الأحلاف العسكرية للدفاع عن المنطقة[1].

من خلال ذلك نستنتج إن أمن الخليج العربي في رأي السعودية مرهون بأمن واستقرار الأقطار العربية الخليجية وأن السعودية ترى نفسها زعيمة المعسكر العربي الخليجي، وتؤكد السعودية باستمرار أن أمن الخليج مرهون بترك دوله وشأنهم. إلا أنها في حقيقة الأمر لا تمتلك القدرة على الدفاع عن المنطقة بسبب ارتباطاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فإن أي خطوة جادة لحفظ الأمن في الخليج من قبل السعودية لابد أن تكون على وفق ما تريد الولايات المتحدة الأمريكية، إن حديثها عن ترك أمن الخليج لدولة هو مخالف لحقيقة وجود القواعد والتسهيلات الأمريكية في أراضيها.

---

1 - خلدون خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي منذ عام ١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص١٣١- ١٣٢.

obeikandl.com

أما موقف دولة الإمارات العربية المتحدة حيال ما يطرح من المملكة العربية السعودية بشكله العام والخاص يخضع إلى قاعدة نظرة الإمارات للمملكة العربية السعودية الذي تلخصه مقولة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يقول فيها ((نظرتنا إلى المملكة العربية السعودية، هي نظرتنا إلى دول عربية كبرى شقيقة وصديقة والسبب:

أولاً: إنها الدولة الوحيدة الأقرب إلينا.

ثانياً: لأنها الدولة التي عاصرت أسلافنا وأسلاف أسلافنا منذ القدم.

ثالثاً: لأننا أخوة عرب جميعاً تربطنا أواصر متينة من العروبة والدم والإسلام. نحن متفاهمون ومتقاربون، بحكم الروابط العميقة التي تربطنا معاً، وهي روابط لا يستهان بها، ولذا فإن نظرتنا إلى المملكة العربية السعودية هي نظرة الأخ إلى أخيه الأكبر[1]. وهذا الوصف الذي يصرح به رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة له مدلولاته السياسية على مستوى التفاهم على القضايا الإستراتيجية والإقليمية بين البلدين ويمكن عده موقفا غير رافض للمشاريع السعودية المطروحة.

ثالثاً: المفهوم العماني للأمن في الخليج العربي

تتميز سلطنة عمان عن غيرها من أقطار الخليج العربي بكثرة المشاريع الأمنية التي طرحتها في المؤتمرات وأجهزة الاعلام المختلفة.

ففي مؤتمر مسقط الأول المنعقد في تشرين الثاني ١٩٧٦ طرحت مشروعاً أمنياً يدعو إلى قيام تحالف إقليمي دفاعي إذ ورد ذلك في الفقرة الثالثة من المشروع[2]، وقد طرحت عمان مشروعاً ثانياً في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٧

---

1 - شمس الدين الضعيفي، ومحمد خليل السكسك، المصدر السابق، ص ٥٧ .

2 - السيد زهرة، إستراتيجية القوانين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج العربي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٩، ١٩٨٢، ص ١١٠.

obeikandl.com

طالبت بموجبه مطالبة واضحة إقامة معاهدة دفاعية تشترك فيها إيران[1]. وفي أوائل عام ١٩٧٩ طرحت عمان مشروعاً ثالثاً حمل اسم المشروع التقني العماني للأمن في الخليج العربي الذي يدعو إلى حلف دفاعي مشترك تشارك فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية لتحسين تدابير الأمن، ويتم بموجب هذا المشروع إنفاق (١٠٠) مليون دولار من أقطار الخليج لتغطية نفقات شراء معدات عسكرية وقوارب خفر السواحل وطائرات استطاع ومعدات إلكترونية توضع على ساحلي مضيق هرمز[2]. وعليه فأن المشروع العماني لأمن الخليج العربي يهدف لجعل أمن الخليج العربي قضية عسكرية وجزء من الصراع الدولي بين الشرق والغرب. وعليه كان موقف الإمارات العربية المتحدة من هذه المشاريع الثلاثة بالرفض لما لعبه العراق في حينه من دور بارز في إخفاق هذه المشاريع. ولأن إيران طوال المدة التي سبقتها، كانت في طليعة الدول اندفاعاً نحو عقد معاهدة جماعية للأمن ، فقد تركزت جهودها على اللقاءات الثنائية مع الأقطار الصغيرة في الخليج للتوجه بمفردها للقيام بدور فعال في المنطقة فقد قام الشيخ زايد بن سلطان بزيارة لإيران في الأول من تشرين الثاني ١٩٧٧ وأكد البيان المشترك دعم الأمن في المنطقة وإبعادها عن الصراعات الدولية وعد المحيط الهندي منطقة سلام[3].

وقد أشارت صحيفة القبس الكويتية بأن سلطان عمان اقترح خطة لأمن خليجية تدعو لأنفاق مائة مليون دولار، تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأوروبا الغربية لتحسين الاحتياطات الأمنية في الخليج

---

1 - مؤيد حمود المشهداني، الإستراتيجية الاستعمارية في الخليج العربي وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدرأسات القومية والاشتراكية ١٩٨٩، ص١٣٩.

2 - محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ٦٧ .

3- برزان التكريتي، المصدر السابق، ص ٨٣ .

obeikandl.com

العربي التي تزود الغرب بأكثر من ٦٠٪ من الإمدادات النفطية، وتشير الصحيفة بأن دبلوماسيين من دولة الإمارات العربية المتحدة أكدوا أن الخطة العمانية تدعو للحصول على زوارق مراقبة ساحلية وطائرات استكشاف ومعدات مراقبة، توضع على جانبي مضيق هرمز وعند مدخل الخليج العربي كما تدعو الخطة إلى تكليف خبراء أمريكيين وبريطانيين وأوربيين لإدارتها وقد تسهم دول الخليج العربي بإرسال جنود إلى مراكز المراقبة ليتحركوا على وجه السرعة عند ظهور أول إشارة خطر تهدد الملاحة في الخليج العربي.

وقد أكد الدبلوماسيون الإماراتيون أن دول: العراق والكويت والبحرين وكذلك إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، رفضوا الخطة العمانية، وأشاروا إلى أن العراق قد طرح خطة مضادة للخطة العمانية أيضاً، وتتلخص فيما يأتي:

١. تتفاوض الدول العربية في الخليج العربي على عقد ميثاق للأمن الجماعي يلحق باتفاقية الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية.

٢. وفي حالة الرفض فأن العراق مستعد لإبرام اتفاقية دفاع ثنائية مع أية دولة عربية.

٣. تشكيل قيادة عسكرية مشتركة تتولى قيادة قوة لأمن الخليج العربي ذات وضع مستقل وميزانية منفصلة تساهم بها الدول المشتركة، استناداً إلى مواردها المالية.

وقد أكد الدبلوماسيون الإماراتيون أن تلك الخطة قدمها وزير الدفاع العراقي أثناء زياراته للكويت والسعودية والبحرين ودولة الإمارات العربية، وقد أبدى قادة تلك الدول ارتياحهم للخطة العراقية[1].

---

1 - صحيفة القبس الكويتية، العدد ٣٧٨٤ في ١٩٧٩/١١/٦.

obeikandl.com

رابعاً : مفهوم العراق للأمن في الخليج العربي :

يشكل العراق القوة العربية الرئيسة في المنطقة آنذاك من خلال الحجم الديموغرافي والموقع الجغرافي، والتطور على الصعيد الاقتصادي واستقرار النظام السياسي، كل هذه المعطيات تعطي العراق بعداً في تحمل الثقل الأساسي في موضوع أمن الخليج العربي بالمشاركة مع الأقطار العربية الأخرى وليس على أساس ما يروجه الإعلام الغربي بأن سياسة العراق تدعو إلى الهيمنة على المنطقة[1]. ومن هذا المنطلق كان العراق السباق في صياغة الرؤية العملية لتحقيق الأمن في المنطقة. وتجسد ذلك من خلال رفضه لكل المشاريع الداعية إلى إقامة الأحلاف العسكرية وبدعوته لحرية الملاحة في الخليج العربي وتعزيز التعاون بين أقطار المنطقة، وقد أكدت سياسة العراق الخارجية المحاور الآتية : في التعامل مع مسألة أمن الخليج العربي[2].

١. رفض صيغ الأحلاف العسكرية الإقليمية وإبعاد المنطقة عن التداخلات الخارجية.

٢. تأمين حرية الملاحة في الخليج العربي وفق القواعد المتعارف عليها. والقائمة على أساس التكافؤ في المسؤولية بين الدول المطلة على الخليج العربي.

لقد أكد العراق هذه الرؤية من خلال اقتراحاته لصيانة الأمن في المنطقة التي وردت على لسان الرئيس العراقي السابق صدام حسين بقوله ((نحن دول الخليج المتشاطئة، بإرادتنا الذاتية نعلن بأن منطقة مضيق هرمز وعموم الخليج هي منطقة سلام. فيما يتعلق بخطوط مواصلاتنا جميعاً في السلم والحرب، ومن الضروري أن لا يتعرض أحد لسلامة خطوط المواصلات، وإذا

1- محمود سالم السامرائي، استقلالية السياسة الخارجية العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص١٨٩.

2 - صحيفة الثورة العراقية، العدد/٤٣٨٨ في ١٩٧٩/١١/٢٣، ص٣.

obeikandl.com

ما تعرضت خطوط المواصلات إلى ما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ سواء من دولة خليجية أم من دولة خارجية، فإن الدول الباقية بالتضامن أن تتداعى لبحث وسائل رفع هذا الضرر))[1].

وتأسيساً على ما تقدم فأن الرؤية العراقية للأمن في الخليج العربي قائمة على المبادئ الآتية[2]:

١. استبعاد صيغ الأحلاف والتكتلات الاقليمية السياسية والعسكرية.

٢. تأكيد مبدأ حرية الملاحة والتكافل الجماعي الإقليمي لحماية المضايق الدولة.

٣. العمل على توطيد الصلات والروابط الاقتصادية والثقافية بين أقطار المنطقة.

وشعوراً من العراق بمسؤوليته القومية وتحسباً للمخاطر الدولية والإقليمية التي تهدد الأمن القومي العربي والأمن في الخليج العربي، فقد أصدر الرئيس الأسبق صدام حسين الإعلان القومي في ٨ شباط ١٩٨٠[3] الذي

1- صدام حسين، مقتطفات من نظرية العمل البعثية، إعداد حسن طوالبة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص ٤٢١ .

2 - نصير.

3 - مبادئ الإعلان القومي الذي يتكون من بنود أساسية هي:

١- رفض وجود الجيوش والقواعد العسكرية وأية قوات أجنبية وتحت أي ذريعة أو غطاء ولأي سبب من الأسباب وعزل أي نظام لا يلتزم بهذا المبدأ ومقاطعته سياسياً واقتصادياً ومقاومة سياسته بكل الوسائل المتاحة.

٢- يطبق البند الوارد في البند أعلاه على العلاقات ضمن الأمة العربية وعلاقات أقطاره العربية مع الأمم والدول المجاورة للوطن العربي، فلا يجوز اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة في المنازعات مع الدول إلا في حالة الدفاع عن السيادة والدفاع عن النفس ضد التهديدات التي تمس أمن الأقطار العربية ومصالحها الجوهرية.

obeikandl.com

يمثل التصور السياسي للعراق تجاه أمن الخليج العربي ومعبر عن متطلبات

٣- تضامن الأقطار العربية جميعاً ضد أي عدوان أو انتهاك يقوم به أي طرف أجنبي للسيادة الإقليمية لأي قطر عربي أو دخوله في حرب فعلية وقيام هذه الأقطار بالتصدي المشترك لذلك العدوان أو الانتهاك وإحباطه بكل الوسائل والطرق بما في ذلك العمل العسكري وإجراءات المقاطعة الجماعية السياسية ولاقتصادية وفي جميع الميادين الأخرى التي تقتضيها الضرورة والمصلحة القومية.

٤- تأكيد إلتزام الأقطار العربية بالقوانين والأعراف الدولية في ما يتعلق باستخدام المياه والأجواء الإقليمية من أية دولة ليست في حالة حرب مع أي قطر من الأقطار العربية.

٥- ابتعاد الأقطار العربية عن دائرة الصراعات أو الحروب الدولية والتزامها الحياد التام وعدم الانحياز إزاء أي طرف من أطراف الصراع أو الحرب ما لم ينتهك أحد أطراف الصراع أو الحرب السيادة الإقليمية العربية والحقوق الثابتة للأقطار العربية التي تكفلها القوانين والأعراف الدولية وامتناع الأقطار العربية عن اشتراك قواتها العسكرية كلياً أو جزئياً في الحروب والمنازعات العسكرية في المنطقة وخارجها نيابة عن أية دولة أو جهة أجنبية.

٦- إلتزام الأقطار العربية بإقامة علاقات اقتصادية متطورة فيما بينها بما يوفر ويعزز الأرضية المشتركة للبناء الاقتصادي العربي المتطور والوحدة العربية وتحرص الأقطار العربية على الابتعاد عن أي تصرف يمكن أن يلحق الأذى بهذه العلاقات أو يعطل استمرارها وتطورها بغض النظر عن تباين الأنظمة العربية والخلافات السياسة الهامشية التي تحدث بينها ما دامت أطراف العلاقات ملتزمة بمبادئ هذا الإعلان. وتلتزم الأقطار العربية بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي وتتعهد الأقطار العربية المقتدرة اقتصاديا بتقديم كل أنواع المساعدات الاقتصادية للأقطار العربية بالشكل الذي يصونها من احتمالات الاتكال على القوة الأجنبية بما يمس استقلالها و إرادتها القومية.

٧- إن العراق إذ يضع مبادئ هذا الإعلان يؤكد استعداده للالتزام به تجاه كل قطر عربي وأي طرف يلتزم به وهو مستعد لمناقشته مع الأشقاء العرب وسماع ملاحظاتهم حوله بما يقوي من فعاليته ويعمق مبادئه كما يؤكد العراق، أن الإعلان لا يشكل بديلاً عن الجامعة العربية وعن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي القائمة بين دول الجامعة بل يعتبره تعزيزاً للميثاق والمعاهدة وتطوير لهما بما يتناسب مع الظروف الدولية المستجدة والمخاطر التي تهدد الأمة العربية والمسؤوليات القومية التي تترتب عليها في الظروف الحالية وفي المستقبل.

٨- تحريم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة من قبل أي دولة عربية ضد أي دولة عربية أخرى ورفض النزاعات بالطرق السلمية.

obeikandi.com

المرحلة ويندرج في ضمن إطار تنظيم العلاقات بين الأقطار العربية. لأجل إدراك كيفية مواجهة التحديات الأمنية[1].

ترمي السياسة الخارجية العراقية في سياستها الأمنية في المنطقة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. أنَّ العراق لا ينظر إلى أمن الخليج العربي نظرة منفصلة عن الأمن القومي العربي ويؤيد كل صيغة إقليمية تؤكد الهوية القومية للخليج العربي ويرفض كل الصيغ الإقليمية والدولية التي تدعو إلى اقامة الأحلاف في المنطقة.

٢. تضامن الأقطار العربية ضد الأخطار المحدقة بالمنطقة.

٣. حماية حرية الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز وفقاً للقواعد المتعارف عليها.

٤. حماية عروبة الخليج العربي ودعم استغلال أقطاره عن طريق تقوية القدرات الدفاعية وتوطيد العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دول المنطقة.

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا أن هذه السياسة قد أثارت مخاوف الدوائر الغربية، مما جعلها تخطط لإنهاء دور العراق في المنطقة عن طريق تورطه بمشاكل مع دول الجوار قادت بالتالي إلى إضعاف قدراته الذاتية، وإنهائها وهذا بالإضافة إلى السياسة الفردية للرئيس الأسبق قد أعانت تلك الدوائر على تحقيق أهدافها في المنطقة.

وقد أرسل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات في ٢٦ شباط ١٩٨٠ برقية إلى الرئيس العراقي صدام حسين، أعلن فيها تأييد دولة الإمارات العربية المتحدة للإعلان الذي أعلنه الرئيس العراقي في ٨ شباط ١٩٨٠ حول تنظيم العلاقات بين الأقطار العربية، وقد أكد الشيخ زايد في

---

1 - وللمزيد من التفاصيل ينظر، محمد عبد الحميد حسون، إستراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٤٦.

obeikandl.com

برقيته أن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد من واقع إيمانها الكامل بوحدة المصير المشترك تأييدها للإعلان القومي للرئيس صدام حسين الذي جاء في ظروف تتطلب التكاتف والحذر واليقظة[1].

كما زار العراق وزير النفط والثروة المعدنية الإماراتي مانع سعيد العتيبة في ٢٥ شباط ١٩٨٠ للمشاركة في الندوة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي التي تعقد في بغداد، ألقى محاضرة حول موضوع (دور النفط في التنمية الاقتصادية لأقطار الخليج العربي) وقد أثنى في محاضرته على دور العراق في تنسيق التعاون النفطي بين أقطار الخليج العربي، وأكد موافقة بلاده على مشروع العراق المطالب بتشكيل قوة عربية موحدة للدفاع عن الخليج العربي ومضيق هرمز[2].

خامساً: مفهوم الأقطار العربية الخليجية الأخرى للأمن في الخليج العربي:

إن الأقطار العربية الأخرى تجمعها رؤية محددة قائمة على التنسيق مع السعودية ومتأثرة بواقع العلاقات الإقليمية وتوازناتها وضغوطها، هذا فضلا عن أن تحركات هذه الأقطار وسياساتها الأمنية في المنطقة تخضع لتهديدات أمنية كثيرة، بسبب صغر حجمها وضعفها العسكري[3].

ومن هذه التهديدات احتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ ومحاولة إيران ضم البحرين.

---

1 - صحيفة الثورة بغداد، العدد ٣٥٣٠ في ١٩٨٠/٢/٢٧.

2 - صحيفة الثورة، العدد ٣٥٦٩ ، في ١٩٨٠/٢/٢٦ .

3 - خليل إلياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٥ ، ص ١١٣ .

obeikandl.com

إن رؤية الكويت للأمن في الخليج العربي قائمة على أساس التنسيق مع السعودية ورفض إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة وتدعو إلى التعاون والتنسيق الأمني بين أقطار مجلس التعاون الخليجي العربي[1].

كما أنها تعمل على المحافظة على الوضع الحالي وبقاء الأنظمة السياسية المحافظة بصيغتها القائمة[2].

وهي بذلك لا تريد تفوقاً لأي من القوى الإقليمية على حساب الأخرى لأنها محاطة بدول كبيرة مثل العراق والسعودية وإيران التي لا تتوازن معها في مجال القدرات العسكرية[3].

أما قطر فإنها تميل إلى السير وراء السعودية في التعويض عن ضعفها في المجال العسكري. كما تركز على مسألة التعاون الاقتصادي بدعوتها إلى إقامة سوق خليجية مشتركة[4].

كذلك نرى أن البحرين تواجه ضغوطاً أمنية أكثر من غيرها أهمها سلسلة التهديدات الإيرانية لها والمطالبة بضمها، فضلاً عن أنها إمارة ذات إمكانات اقتصادية محدودة وتعتمد على المساعدات السعودية، إذ بلغت نسبة هذه المساعدات ٢٥٪ من عوائدها فضلاً عن المساعدات العسكرية[5]. ولذلك

---

1 - حديث صحفي مع وزير داخلية الكويت، صحيفة السياسة الكويتية، في ٣/ ١٩٨٦/٣ .

2 - فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينيات، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص ٦٨ .

3 - حسين آغا وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧ .

4 - الجبهة الشعبية لتحرير البحرين، الصراع على الخليج العربي دراسة اقتصادية سياسية لمشروع الأمن الخليجي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨ .

5 - إن السعودية تسدد قيمة (١٠) طائرات هليوكوبتر تابعة للجيش البحريني وتقوم بتمويل الطريق الذي يربطها بالبحرين والذي تبلغ تكاليفه مليار دولار، ينظر فاليري يورك، المصدر السابق، ص ٥١- ٥٢ .

obeikandi.com

فإن رؤية البحرين للأمن في الخليج العربي تنطلق من هذه الحقائق لتفرض على البحرين التنسيق مع السعودية ومع الولايات المتحدة الأمريكية للتعويض عن ضعفها ولحماية نفسها من التهديدات الإيرانية. فإنها قد أعطت تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية في قاعدة الجفبر مقابل الحصول على(٢٠) مليون دولار سنوياً[1].

والجدير بالذكر إن مفهوم البحرين المعلن يدعو إلى إقامة حلف دفاعي عربي للدفاع الذاتي عن المنطقة بدلا من الأحلاف العسكرية[2].

أما الإمارات العربية المتحدة فأن مفهومها للأمن في الخليج العربي ينطلق من رؤية الشيخ زايد بن سلطان إذ قال: (مفهومنا للأمن في الخليج العربي هو ترك دول الخليج لتعيش بأمن واستقرار دون الاستعانة بقوى خارجية ودون تدخل القوى الكبرى.. وأن أمن الخليج مسؤولية دول هذه المنطقة وشعوبها)[3].

وفي ضوء ما تقدم فإن أقطار مجلس التعاون الخليجي العربي تقترب في سياساتها الموالية للغرب في المنطقة، لذلك هناك عدم ترابط بين تصريحات المسؤولين في أقطار مجلس التعاون الخليجي العربي حول الأمن في الخليج العربي وبين سياسة هذه الأقطار الفعلية تجاه أمن الخليج العربي، فعلى الرغم من تأكيد هذه الأقطار أن مسؤولية أمن الخليج تقع على عاتق دوله فإنها ترفض وجود القواعد العسكرية الأجنبية وترفض الأحلاف العسكرية، إلا أنها في حقيقة الأمر تعمل على ربط أمن الخليج العربي بالمصالح الغربية في المنطقة وتعمل على بقاء القواعد والقوات الأجنبية فيه وتقدم له التسهيلات الكافية.

---

1 - خليل الياس مراد ، المصدر السابق، ص١١٣ .

2 - حيث للشيخ عيسى بن سلطان آل خليفة أمير دولة البحرين، القبس الكويتية في ١٩٨٨/٣/١٠.

3 - ابكر مصباح تنيرة، المصدر السابق، ص ٩٠ .

obeikandl.com

واستناداً إلى ما جاء من إيضاح بشأن حجم دولة الإمارات العربية المتحدة التي نوهنا عنه في مقدمة هذا الفصل نرى أن موقف دولة الإمارات انعكس من خلال المشاكل الداخلية التي تعاني منها ومن أهمها الخلافات الموجودة بين الإمارات السبعة نفسها أو بينها وبين سلطنة عمان أو مع إيران بشأن احتلال الجزر العربية (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى)، فضلاً عن أن الهجرة الأجنبية الواسعة في هذه الإمارات خلقت قلقاً جديداً لأمنها وعروبتها وقد جعلت هذه الأوضاع من مفهوم الأمن صيغة غامضة يختلف عليها الأمراء السبعة ، بحسب أحوالهم الخاصة وعلاقاتهم بهذه الدولة أو تلك.

ويعبر الشيخ الراحل زايد بن سلطان آل نهيان عن موقف دولته من أمن الخليج بالقول: ((إننا ننبذ سياسة الأحلاف العسكرية العالم يشهد الآن بداية عهد جديد لتعاون الشعوب. أن أهم ما يجب أن نحرص عليه هو تقوية العلاقات القائمة على حسن الجوار والإحترام المتبادل وأن فهمنا للأمن هو تآزر الأمة العربية وتضامن بعضها مع بعض فإذا تحقق هذا التآزر أدى إلى استقرار المنطقة))[1].

1 - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨ ، ١٩٧٦ ، ص ٦٨ .

obeikandl.com

المبحث الثاني:

الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي

أولاً : أمن منطقة الخليج العربي في ظل السياسة الأمريكية

بعد رحيل بريطانيا عن المنطقة في عام ١٩٧١ لم تختلف إستراتيجية الاختراق والتقويم الأمريكية عن سابقتها البريطانية، بل جاءت تطويراً لها. فقد شكل العامل النفطي ومنذ البداية جوهر الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وأن الولايات المتحدة قد ربطت بين أمن الثروة النفطية الخليجية والأمن القومي الأمريكي[1].

ويمكن بيان الأهمية في رأي الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الخليج العربي وكما يلي:

الأهمية الجيوسياسية:

انطلق الفكر الإستراتيجي الأمريكي تجاه الخليج العربي أبان الحرب الباردة بوصفه جناحاً جنوبياً للحزم الشمالي الذي أقامه الغرب ولتطويق الاتحاد السوفييتي. وقبل أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ – ١٩٧٤ كان ينظر إلى هذا البعد بأنه بعد متقدم في أهميته على البعد النفطي للخليج العربي، وقد عد بعض الإستراتيجيين أن المواجهة بالوساطة التي دارت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في إيران فضلاً عن تركيا واليونان كانت سبباً رئيساً في نشوب الحرب الباردة بينهما[2].

---

1 – عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص ١٠٧-١٠٨ .

2 - bruce robert kuniholm :the origins of the cold war in the near – east: great power conflict and diplomacy in lran . turkey and gresee (princeton.n.j :princeton university press,1980).

obeikandl.com

ويرى الباحث الأمريكي تاكر (Robert Tueker) أن القضية الأساسية في علاقة الغرب بدول الخليج لا تكمن في حصوله على النفط فهو سيحصل في الأحوال كافة على حصته الحالية من نفط الخليج أو ما يقارب هذه الحصة، بغض النظر عن طبيعة من يتحكم في الخليج، أن المسألة الأساسية في رأيه تكمن في موقع الخليج في صراع القوتين العظميين، ومحاولة استعمال كل منهما له في سعيها لتحسين مواقعها إزاء الأخرى (أن نفط الخليج لن يبقى بعد اليوم خارج هيمنة القوى العظمى وتماماً كما لم تستطع أوروبا سنة ١٩٤٥ البقاء خارج إطار المظلة الأمريكية أو السوفييتية، إن الخليج هو اليوم كأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، محور الصراع الأمريكي السوفييتي)[1].

وتقترب غيل ماير (Goil Meyer) من هذه الفكرة بالتأكيد أن صراع الشرق ـ والغرب ساهم أساسياً في التكوين السياسي للمنطقة[2].

كذلك فإن تركيز النظر على الخليج من زاوية الصراع الإستراتيجي بين الشرق والغرب لم يصرف النظر عن البعد الآخر في أهميته الجيوسياسية، وهو البعد الملاحي، فمضيق هرمز لا يعد طريق النفط الدولي الرئيس فحسب، بل هو كذلك نقطة الاختناق، الذي يملي على الولايات المتحدة كثيراً من التحديات، كما يقول الأميرال زومولت (Zumwalt): "النفط المصدر من الخليج يجب أن يمر عبر مضيق هرمز، الخليج ضحل والمضيق ضيق، إذا أضيف إليه عمق غاطس ناقلات النفط فأنه يعني أن مناورات الناقلات محدودة، والممرات سهلة التلغيم والإعاقة من خلال إغراق بضع ناقلات عملاقة في الممرات، مما

1- robert w. tucker. american power and the persian gulf. commentry . vol 70 (november 1980) no5 . pp. 25-41 .

2- goil meyer: egypt and the united states: the formative years (london. associated university) press, 1980.

obeikandl.com

يعني إيقاف نقل النفط من الخليج العربي لمدة طويلة[1].

بيد أن نظرة ضيقة سادت في وقت من الأوقات بين بعض قادة البحرية الأمريكية، ومفادها أنَّ المرور عبر مضيق هرمز لم يعد شأناً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية. يقول روبرت اوزغود (Robrtt Osgood) أن للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية في حرية الملاحة لغواصاتها العاملة بالطاقة النووية التي تحمل صواريخ بولاريس التي تعبر محيطات العالم والمضائق الدولية بما فيها مضيق هرمز، ولكن على الرغم من ذلك فأن المرور عبر مضيق هرمز ربما لا يكون ضرورياً منذ إخراج غواصات بولاريس (A-1) و(A2) من الخدمة لصالح بولاريس (A3) ذات المدى(٢٨٨٠) ميلاً[2].

وبالطبع فإن الفكر الإستراتيجي الأمريكي، بصفة عامة، لم ينظر لأهمية مضيق هرمز من خلال مرور غواصات إستراتيجية فيه.

الأهمية الاقتصادية :

بطبيعة الحال، لا تنفصل الأهمية الاقتصادية للخليج العربي عن أهميته الجيوسياسية والجيوستراتيجية، إذ يدعم كل منهما الآخر، ولم تخلو مسارات الفكر الإستراتيجي الأمريكي من التأكيد أن أحد المخاطر المحدقة بالخليج العربي إبان الحرب الباردة كانت تنبع من احتمال تحول الاتحاد السوفييتي إلى دولة مستوردة للنفط، وإزاء ذلك الاحتمال طرح الإستراتيجيون الأمريكيون التساؤل الآتي حول سلوك موسكو تجاه بلدان الخليج حينئذ أيصبح الاتحاد السوفييتي عامل استقرار وتهدئة للأوضاع في

1- for the texts of Admiral elmo zunwalts statement . see oil and gas imports issues, hearings before the committe on interior and insulor affairs . united states senate 93rd congress, ist session, u. s. government printing offiee .washington. d.c. 1973 . pp . 764-765 .

2- see robert e.osgood. "u.s.security interests and the ean of the sea" in ryan e.amachar and richard james sweeney, the law of the sea: u.s.interests and alternatives. american enterprise institute for public policy research . washington d.c.1976.pp.11-35 .

obeikandl.com

منطقة الخليج حرصاً على ضمان استمرار وارداته من النفط الخليجي أسوة بالدول الغربية. أم أنه سيلجأ لتعكير صفوة الأمن والإستقرار في المنطقة؟

عبر التحركات العسكرية الاستعراضية ودعم الحركات والقوى الراديكالية من أجل احتكار الصادرات النفطية لبلدان الخليج وحرمان الدول الغربية منها وفي الإجابة عن هذا السؤال رجح بعض الإستراتيجيين الأمريكيين أن يلجأ السوفييت إلى الخيار الثاني الأمر الذي يفرض في رأيهم على الولايات المتحدة وحلفائها أنَّ تعمل على الفور لمنع الاتحاد السوفييتي من السيطرة على الخليج أو التهديد بقطع واردات العالم الغربي من نفط المنطقة بأي شكل من الأشكال[1].

أن الصدمة النفطية عام ١٩٧٤ رجحت في الفكر الستراتيجي الأمريكي أهمية الخليج كخزان عملاق للنفط على أهميته كجناح جنوبي للحزام الشمالي المطوق للاتحاد السوفييتي، على الرغم من استمرار الأهمية الأخيرة طوال مدة الحرب الباردة. فالنفط كما يقول جيمس نويز (James Noyes) يظل الأساس لمصلحة الولايات المتحدة، وسوف يستمر النفط إليه كمصدر حيوي للقوة الإستراتيجية[2].

ويشدد انتوني كوردسمن (Anthony cordesman) على العلاقة بين نفط الخليج العربي والأمن القومي الأمريكي ويقول: "بينما للولايات المتحدة مصالح أخرى في منطقة الشرق الأدنى، إلا أن هدفها الأول هو تأمين صادرات واحتياطات النفط من دول الخليج"[3].

1- united states(u.s) central intelligence agency (c.i.a). international energy situation (u.s:development analysis center, office of economic research, 1978).

2- James h.noyes, the clouded lens, persian gulf security and u.s.policy,2nd ed (california, stanford: hoover institution press. 1982).

3- Anthony h.cordesman. the gulf and the search for strategic stability: sandi srabia, the military balance. In the gulf, and trends in the arab israeli military balance (colorado boulder: westview press, 1984)>

obeikandl.com

ويأتي تشارلز ماكدونالد (Charles Mecdonald) غير مختلف عن تأكيدات نويز وكوردسمن، ويرى "أن الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الصناعية الغربية الأخرى، وقد أصبحت معتمدة على مصادر الطاقة بالخليج على الأقل في الزمن القريب تواجه احتمالات قطع نفط الخليج وهذا القطع سوف يؤدي إلى كارثة اقتصادية للغرب وتفتيت للتحالف الغربي" [1].

وتؤكد كلوديا رايت (Claudia wright) أنه يقع في مقدمة ثوابت السياسة الأمريكية حماية وصول نفط الخليج العربي إلى الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات العالم الغربي، على أساس أضخم كمية وأقل سعر، وتجنب عوائق التزويد أو أية هزات في الأسعار، ومما يرتبط بوصول النفط قضية إعادة الضخ البترودولار، والهدف هنا ـ تضيف رايت ـ هو إعادة دورة النقد الذي يدفع ثمنا لمصدري النفط إلى مستوردات من السلع والخدمات الأمريكية، واستثمارات في ممتلكات أمريكية وسندات لودائع في مؤسسات مالية أمريكية، وإذا أحسنت إدارة ذلك، فأن إعادة لضخ هذه لا يقصد بها حماية قيمة الدولار النسبية ومنع التضخم والحفاظ على دورة الدولار في الاحتياطي الدولي[2].

وجاء في دراسة نشرها الكونغرس عام ١٩٧٠: (إن نقصاً مقداره ٩ ملايين برميل يومياً من صادرات نفط الخليج العربي أي ما يعادل خسارة الإنتاج السعودي تقريباً) لسنة واحدة ـ على افتراض أن مصادر التصدير الأخرى ستبقى مستمراً ـ سيسبب نقص الناتج القومي بمعدل ٧٪ للولايات المتحدة و٩٪ بالنسبة إلى دول أوروبا الغربية و١٠٪ بالنسبة إلى اليابان[3].

---

1 - charles g.macdonald:"u.s.policy and gulf security:"in robert g.darius. john w.amos. and ralph h.magnus. eds., gulf security into the 1980: perrrptual and strategic dimensions, (california stanford: hooverlnstitution press. 1982).

2- Claudia wrigt: journal of palestine studies(43) vol.xl.no3.(spring 1982)pp.3-36.

3- U.s.congress house, committee on forign affairs."u.s.secuity interests in the persion gulf: report of a staff studdy mission to the middle east and horn of a firca. October 21 november 13, 1980(washington, dc: u.s.government printing office. 1981).

obeikandl.com

ويعترف جون ليخبتاو (John lichibtau) أن للسعودية الدور الأساسي في تغطية أي عجز محتمل في إنتاج النفط. وهو لذلك يرى أن السعودية هي التي تملك مفتاح الإنتاج وتحديد سقفه في الأوبك فترفعه أو تخفضه متى شاءت. وأن السعودية هي التي تتحكم من ثم بمستقبل العالم نفطياً[1].

ويتناول روبرت ليبر (Robert Lieper) أزمة الطاقة من زاوية تأثيرها في التحالف الغربي، فيؤكد ليبر أن الصدمة النفطية الأولى (١٩٧٣ – ١٩٧٤) بينت بوضوح أن هذا التحالف معرض في أي لحظة للكثير من المخاطر. فلقد انقسمت الدول الغربية إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول المتضرر من الخطر مباشرة مثل هولندا وألمانيا، وقد بذل كل ما في وسعه من أجل سياسة ضغط أوربية مشتركة ومنسقة ضد الدول المصدرة للنفط. **والقسم الثاني** يضم بريطانيا وفرنسا. وهو قسم لم يتضرر من الخطر. ولذلك لم يشترك في الدعوة لسياسة أوروبية مشتركة لمواجهة الخطر.

أما **القسم الثالث** وتتصدره الولايات المتحدة، فقد دعى جميع الدول المستهلكة للنفط في العالم أن تتخذ موقفاً موحداً إزاء الأزمة. ويرى ليبر أن الصدمة النفطية الثانية (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) عززت الانقسام والتبعثر في التحالف الغربي[2].

نمط التهديدات والأخطار المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية:

إذا كانت النخبة الإستراتيجية قد أجمعت على طبيعة المصالح الأساسية للولايات المتحدة في الخليج العربي، فإنها لم تجمع في المقابل على تشخيص

1- John lihtblau, oil in the u.s.energy perspective:a forecast to 1990 (international trade commission i.t.c,petroleum indusstry research foundtion p.i.r.f.1980)p.17: william b.qoandt, saudi arabia in the 1980 s: foreign policy security and oil (washington. D.c:brookings institution, 1981).

2- Robert lieper. X.,in : daniel yergin and martin hillenbraud. Eds. Global insecurity: a strategy for energy and econoimic renewal (n.p.): penguin.1983.

obeikandl.com

موحد لطبيعة الأخطار والتهديدات التي تواجه هذه المصالح ففي مؤتمر (وليامسبوغ) السنوي الثامن الذي عقده مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون عام ١٩٨١ وكان محور المؤتمر موضوع بعنوان (الجغرافية السياسية والإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي)، وتحدث فيه عدد من الخبراء والإستراتيجيين الأمريكيين، وقد اتفق المتحدثون على القول بأن هناك أخطاراً وتهديدات حقيقية تواجه مصالح الولايات المتحدة في الخليج وهي بيد أنهم اختلفوا حول طبيعة مصدر تلك الأخطار والتهديدات وانقسم الخبراء في هذا الصدد إلى فئتين رئيستين : الفئة الأولى ترى أن مصدر التهديد يتمثل في أعمال تخريبية (محلية) قد تستهدف المنشآت النفطية في الخليج، وهي أعمال تقوم بها حركات راديكالية، أما الفئة الثانية، فترى أن مصدر التهديد يتمثل في غزو سوفييتي محتمل لأبار النفط.

يقول جال بريدغر وهو من أنصار الرأي الأول أن الثروة النفطية الخليجية ليست محمية بالقدر الذي يجنبها عمليات تخريبية محتملة من داخل بلدان الخليج العربي وأن أي جزء من أجزاء البناء النفطي لحقول النفط والمنشآت النفطية وخطوط أنابيب النفط ومحطات الضخ والمصافي مرشحة لأن تتعرض لتخريب في وقت الأزمات.

أما جيمس شيلدسنفر وهو من أنصار الرأي الثاني فيقول: إنه مهما بلغت اقتصاديات الاتحاد السوفييتي من السوء فأن الإقتصاد السوفييتي سيشهد حالة من الانتعاش إذا ما فرض السوفييت سيطرتهم على نفط الخليج بينما سيستمر الغرب في دفع (٣٥) دولاراً أو أكثر للبرميل الواحد من النفط.

ويؤكد وليام هيلاند رأي شيلدسنفر ويقول: إن الهجوم الجيوسياسي الذي شنه السوفييت في السنوات الأخيرة والذي شمل التدخل في أنغولا وزائير والتدخل بالقوات الكوبية في أثيوبيا ضد الصومال، والانقلاب الموالي

obeikandl.com

للسوفييت في أفغانستان ثم التدخل العسكري الذي تلاه هناك، وتسليح اليمن الجنوبي، كلها تؤكد صحة توقعات غزو سوفييتي عسكري محتمل للسيطرة على منابع النفط في الخليج[1].

ويرى دانيال يرغن (Daniel Yergin) وهو من كبار خبراء الطاقة والإستراتيجية في جامعة هارفارد، أن ثلاثة أخطار تتفاعل في منطقة الخليج وتهدد بمواجهات عالمية الطابع، وهي: أولاً وضعية الأمن الداخلي لبلدان الخليج، وثانياً النزاعات الإقليمية المحلية كالنزاع الإيراني العراقي أو السعودي اليمني، وثالثاً ازدياد النفوذ السوفييتي في المنطقة.

ويطالب يرغن الدول الغربية بوضع خطة شاملة للحفاظ على أمن الطاقة ومواجهة (الفراغ) الذي نجم عن سقوط الشاه محمد رضا بهلوي والغزو السوفييتي لأفغانستان الذي أعده خطوة على طريق مخطط سوفيتي واسع للسيطرة على منابع النفط في الخليج[2].

ومن جهته، رأى ايان سمارت (Ian Smart) أن وجود النفط في البلدان الضعيفة عسكرياً والمضطربة اجتماعياً كبلدان الخليج العربي يعرض السلام العالمي للكثير من المخاطر حينما تضع في الاعتبار اعتماد الاقتصاديات العالمية على النفط[3].

وتشير كلوديا رايت، من جهتها إلى أن ثمة عدد من التهديدات غير العسكرية يمكن أن تكون أكثر خطراً وأقرب احتمالاً على الولايات المتحدة من هجوم سوفييتي إلى حقول النفط في الخليج ويدخل في عداد تلك التهديدات: الخطر التام أو الجزئي على شحن النفط وسحب منتجي النفط

1- geopolitics and american strategy in the persian gulf symposium washington. Washington quarterly review,(summer 1981).

2- Daniel yergin and martin hillenbrand, eds.global insecurity: a strategy for enevgy economic renewal p.22.

3- ibid, p.356.

obeikandl.com

للأموال المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية والاستغناء عن اعتماد الدولار لتحديد أسعار النفط إذ من المنتظر أن تقوم بالتنفيذ أنظمة المنطقة معادية للولايات المتحدة الأمريكية فان هذه الأنظمة ـ تضيف رأيت ـ ينبغي أن تعارض وتعزل وتقسم ويطاح بها في نهاية المطاف وأن الجماعات الثورية التي يمكن أن تقف إلى جانب مثل هذه الإجراءات يجب أن تعرف هويتها في وقت مبكر ويقضى عليها في المهد[1].

ومن جهة أخرى ومنذ وقت مبكر نسبياً كان هناك إدراك أمريكي متزايد في بعض وسائط النخبة الإستراتيجية الأمريكية بوجود نوع من الربط بين استقرار الخليج وحل قضية النزاع العربي ـ الإسرائيلي[2].

وفي المقابل تبلور أدراك معاكس لدى أوساط الاتجاه المحافظ الجديد (New Conser Yatives) يرى هذا الاتجاه إن النزاع العربي ـ الإسرائيلي ليس له أية انعكاسات على المنطقة الخليجية التي تبقى أساساً (مسرح مواجهة) مع الاتحاد السوفييتي ويستتبع ذلك إن أكثر ما يقال في هذا المجال غير صحيح باعتبار أن إيجاد حل للنزاع يساهم في أحداث مزيد من التقارب بين البلدان الخليجية والولايات المتحدة آو إن غياب الحل يساعد في زعزعة استقرار الخليج.

1- Claudia wright:"buried treasure at chase manhattan", inquiry (san francisco), april7, 1980 .

2- harold saunders, u.s.policy for the east in the 1980. (washington d.c.aei 1981).p.12.

obeikandl.com

ثانياً : إستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية

اتجاه الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني :

عهد كيندي :

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مع جهود جون كيندي للرئاسة في عام ١٩٦١ وتولي ماكنمارا مسؤولية وزارة الدفاع تطوير مفهوم الأمن الإقليمي والذي يقوم على القدرة على استخدام القوة المسلحة على نطاق محدد في سبيل تفادي احتمالات الحرب الذرية الكونية.

وقد جاء هذا التغير نتيجة لخبرة الحرب الكورية، التي برهنت للمخططين الإستراتيجيين في البنتاغون أن سبب إستراتيجية الانتقام الذري الشامل لأيزنهاور ودالاس لم تكن الولايات المتحدة مستعدة بقوات تقليدية وتكتيكية أو مناسبة للبيئة الآسيوية لحسم الصراع لصالحها.

وقد رسم كيندي المعالم الأولية لهذا المفهوم في رسالة خاصة للكونغرس الأمريكي في ٢٥ مارس ١٩٦١ إذ أكد ضرورة تنمية القوات المسلحة الأمريكية في المجال التقليدي لاستخدام القوة وعلى تنمية الكفاءات الخاصة واللغات المطلوبة من جانب أفراد القوات المسلحة الأمريكية للتعامل بكفاءة مع الشعوب في المناطق المختلفة في العالم وعلى تطوير قوة للتدخل السريع. وقد آتى هذا التحول نحو الفهم الإقليمي للسلام في ضوء التغير في فلسفة المساعدات العسكرية من حيث أصبحت موجهة المقابلة ورد التحديات المرتبطة بالتخريب والدعاية المضادة والهجوم الاقتصادي بدلاً من أن تظل محصورة فقط في إطار التهديد العسكري المباشر للحلفاء[1].

1 - w.h.draper, "composite report of the presidents committee to study the united states military assistance (17 august 1959). Vol .l.p 145 .

obeikandl.com

وقد شكل عام ١٩٦٢ أول اختبار فعلي لمفاهيم الأمن الإقليمي التي طرحها كيندي فيما يخص الخليج العربي فقد كانت أوساط الخارجية الامريكية تشعر بقلق بالغ على الأوضاع التي استجدت في السعودية بعد ثورة ٢٦ ايلول ١٩٦٢ في اليمن التي اعترفت واشنطن بنظامها الجديد في كانون الأول من ذات العام.

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٦١ أرسل كيندي إلى الملك (الأمير آنذاك) فيصل بن عبد العزيز رسالة قدم فيها تأكيداته باهتمام الولايات المتحدة العميق باستقرار السعودية وتأييدها الكامل (الحفاظ على سلامتها الإقليمية) ولاحظ كيندي أن السعودية تحتاج إلى (جو يخلو من التوترات والتحريض من الداخل والخارج) كي تنجح في تحقيق أهدافها[1].

لاحظ كوانت بأن العنصر العسكري في سياسة الرئيس كيندي لتطويق الصراع اليمني قد بدأ تنفيذه بإرسال سرب مقاتل من الطائرات الأمريكية للطيران فوق الرياض في تظاهر لها دلالاتها الواضحة[2].

وعندما وقعت أول هجمات جوية على نجران في تشرين الأول ١٩٦٢ اتخذت الولايات المتحدة خطوات عدة الأولى منها إصدار بيان من وزارة الخارجية يأسف بشدة على هجوم طائرات يقودها طيارون مصريون على نجران ويعلن أن الحكومة الأمريكية قد عبرت عن اهتمامها بهذا الصدد للحكومة المصرية.

أعلن البيان بأن هناك مصلحة أمريكية في الحفاظ على السلامة الإقليمية للسعودية والدول الأخرى في المنطقة[3]. ثم كانت الخطوة الثانية إذاعة رسالة كيندي إلى الأمير فيصل لتأكيد النية في الدفاع عن السعودية

1- u.s.support for soudi arabia" u.s.department of state foreign policy briefs. Col12.n14(21january 1963).

2- William b.quandt" united states policy in political dynamice in the middle east(new york: american elsevier,1972),pp.532-533.

3 - U.s.reges disengament of forces in yemen conflict"u.s.department of state bulletin.vol.48,n1239(21 january 193).pp.90-91.

obeikandl.com

أخيراً كانت الخطوة الثالثة تكرار العنصر العسكري في السياسة الأمريكية بإرسال مدمرة أمريكية في زيارة مجاملة إلى ميناء جدة في ١٥ كانون الثاني١٩٦٣ [1].

عهد نيكسون:

في عام ١٩٦٩ طرح (مبدأ نيكسون) خلال خطاب ألقاه الرئيس الأمريكي في جزيرة غوام ومفاد هذا (المبدأ) هو فك الارتباط الأمريكي المباشر بالمشكلات العالمية والعزوف عن تقديم الجنود والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة. بما يعني ضرورة تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الإقليمية والدولية. ولم يكن (مبدآ نيكسون) يعني بأية حال من الأحوال عودة للعزلة الأمريكية التقليدية[2].

وتمثل التجسيد الخليجي لـ(مبدأ نيكسون) في سياسة الدعامتين (Twinpillars) السعودية وإيران التي قصد منها اطلاع الرياض وطهران بأدوار سياسية وأمنية على المستوى الإقليمي الخليجي تملأ (الفراغ) (PowerVacuum) الناجم عن الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١ وتغني عن الحضور الأمريكي المباشر فيها [3].

عهد كارتر:

وإذا كان الوضع الإستراتيجي في الخليج في مطلع السبعينيات يعد بحسب توم ميلر (T.B.Millar) ـ وضعاً قلقاً ومتفجراً [4]، فإن نهاية السبعينيات

1- Dana schmidt,"the civil war in yemen in david evan luard ed. The international regultion of civil wars(london: thames and hudson 1972. new york university press1972) p.130.

2- عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

3 - عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص٣٥٥.

4 -T.b.millar: the east-west strategic balance.(london george allen and unwin (tel: 1981)).

obeikandl.com

قد أعطت صورة أكثر تفجراً. وأدى سقوط الشاه إلى سقوط سياسة الدعامتين وكان سقوط هذه السياسة إيذاناً بسقوط مبدأ (الفتنمة) خليجياً واعتماد خيار التدخل العسكري المباشر.

بعد سقوط الشاه قال وزير الدفاع في إدارة الرئيس كارتر هارلد براون : أنه من الواضح أن حماية تدفق النفط من الشرق الأوسط جزء من مصالحنا الحيوية وأنه يسوغ أي عمل يكون ملائماً لتحقيق هذا الهدف (بما في ذلك استخدام القوة)[1]. وفكر وزير الطاقة جيمس شليزنغر في إمكانية وتوافر عمل عسكري أمريكي لحماية المصالح الحيوية في الخليج العربي[2]. وفي أعقاب ذلك أعلن وزير الخارجية سايروس فانس أنه ((ليس هناك شك في أن لنا مصالح حيوية في منطقة الخليج العربي وأننا نعد سلامة أراضي وأمن السعودية أمراً من أمور الاهتمام الجوهري للولايات المتحدة فنحن نتحدث عن الاستقرار في المنطقة التي لا تكتسب أهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقط وإنما العلم كله)[3].

وبعد أن اندلع النزاع العسكري بين عدن وصنعاء في أواخر شباط ١٩٧٩. وافق كارترعلى الإسراع بتسليم أسلحة إلى صنعاء ومنح طائرات (أف ـ ١٥) للدفاع عن السعودية وإرسال قوة محمولة إلى المنطقة.

وقد آثار الغزو السوفييتي لأفغانستان عدداً من القضايا والخيارات الخطرة المتعلقة بالشرق الأوسط لاسيما قضايا الأمن والاستقرار في الخليج ومستقبل المصالح الأمريكية فيه، ويبد أن الغزو قد فجر إعادة تقييم للدور الأمريكي في الشؤون الدولية عامة. وطرح الفكر الإستراتيجي الأمريكي مقولة مفادها أن سقوط الشاه في إيران قد كشف أن منابع النفط في الخليج

1- U.s.congress house committee of foreign affairs, saudi arabic and the united ststes, congressional research service report, 97th cong. 1st sess,1981,p.
2- ibid.p.
3- u.s.congress.op.cit.p

obeikandl.com

ليست حصينة وأكد في الوقت نفسه التفاوض الجيوسياسية لسياسة خفض النفقات الأمريكية التي بدأت مع (مبدأ نيكسون) واستمرت في عهد إداراتي فورد وكارتر.

وقد شكلت التحولات الإستراتيجية الخطرة في الخليج وجنوب غربي آسيا الدافع نحو الانقلاب الكلي في مفاهيم الرئيس كارتر وتحوله إلى صف المنادين باعتماد سياسة تقوم على التدخل العسكري المباشر واستخدام القوة للحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم وهذا ما عبر عنه كارتر في خطابه عن (حالة الاتحاد) في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠ فيما عرف لاحقاً (مبدأ كارتر) والذي أعلن فيه (إن أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعد عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسنصد هذا العدوان بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة المسلحة)[1].

وهكذا فإن مناخ مطلع الثمانينات قد مهد لدعوات كثيرة للتدخل العسكري في الخليج العربي وفي نموذج لهذه الدعوات نعرض دعوة ادوارد لتواك (Edward Lattuak) وهو من كبار المستشارين العسكريين ومدرس في مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة جورج تاون في واشنطن يقول لتواك أن سابقة الحظر النفطي عام ١٩٧٣ قد تتكرر لسبب أو آخر وأن نتائجه حال تكرره ستكون أكثر خطورة نتيجة لشبكة من العوامل ولهذا يدعو إلى إنزال عسكري أمريكي في الخليج العربي في شريط ساحلي يبدأ بالكويت شمالاً وينتهي في رأس مسندم العمانية جنوباً مروراً بالمنطقة الشرقية الساحلية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية ويرى أن مثل هذا الإنزال يعد خطوة ضرورية ذات طابع وقائي يجب على الإدارة الأمريكية دراستها وتنفيذها ويرى لتواك أن قضية الإنزال العسكرية في الخليج العربي ليست

1- state of the unio address Department of state Bulletin, Vol 80 February 1980. Special Supplement:P.

obeikandl.com

بحاجة إلى كثير من الإقناع بل هي ضرورة بديهية يمليها المنطق ويقول ((هب أن قوماً يعيشون فوق جزيرة واحدة ويحصلون على غذائهم من بقال واحد على الجزيرة كلها ولسبب ما قرر هذا البقال الامتناع عن فتح البقالة وبيع الأغذية فهل يلام سكان الجزيرة إذا هجموا على البقالة وتزودوا بضروریاتهم بالقوة مقابل الأسعار المتعارف عليها للبضائع ريثما تنتفي الأسباب التي دعت البقال لسلوكه السابق الذكر؟))[1].

وفي مقابل تلك الدعوات رأى إستراتيجيون أمثال كوردسمن وجيمس نويز أن التدخل العسكري الأمريكي المباشر في الخليج ينطوي على مغامرة غير مسوغة.

يقول كوردسمن أن الأمن الأمريكي يكون في وضع أفضل إذا تم تأكيد العلاقات غير المباشرة في المجال العسكري مع دول الخليج وذلك لأن أي صراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الخليج سيكون له أهداف سياسية وليست عسكرية خالصة[2].

وفي مفاضلة بين الوجود الأمريكي المباشر في منطقة الخليج العربي والمساهمة أو المساعدة الأمريكية لدول هذه المنطقة كي تكون قادرة بشكل ما على مواجهة أخطار معينة يدافع جيمس نويز عن الخيار الثاني على أساس التكلفة السياسية العالية التي يتطلبها الخيار الأول بل أنه يذهب أبعد من ذلك ويرى أن الوجود السوفييتي الفعلي حول المنطقة أسهم إسهاماً كبيراً في دفع بلدان المنطقة للإحساس بالخطر السوفييتي والتعاون بصورة أكثر جدية مع الولايات المتحدة أي بمعنى آخر أن الوجود العسكري الأمريكي ما كان يمكن أن يأتي بالنتائج نفسها[3].

1- Edward N.Luttwak. Intervention in world Polities (N.P)oxford University Press .1984). P

2- Cordesman. The Gulf and The Seach for Strategic stability saudi-Arabia .The Military Balance in the Gulf . and Trends in the Arab Israeli Military Balance.

3 - Noyes , The clouded Lens :persian Gulf Securits and U.S. policy.

obeikandi.com

وتمثل رأي دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى لسان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (الحقيقة أن العلاقة بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة مبنية على صراحة صافية فلم نجاملهم في يوم من الأيام لا في صغيرة ولا في كبيرة ومهما كانت دولة الإمارات صغيرة أو مهما كانت ما تزال في المهد إلا أنها لم تتخل عن صراحتها وشجاعتها)[1].

وفي تصريح آخر بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية (نرحب بتطوير التعاون مع أمريكا وحريصون على أن يكون هذا التعاون متبادلاً وقائماً على قاعدة صلبة وجذور قوية تخدم المصالح المشتركة وتساعد على مواجهة القضايا والمصالح المشتركة لأن أية صداقة لا تعود بالفائدة المتبادلة للبلدين لا يكون لها مستقبل)[2].

عهد ريغان:

بعد وصوله إلى البيت الأبيض وافق الرئيس رونالد ريغان ومستشاره من المحافظين الجدد على فرضية الخطر السوفييتي الذي يهدد المنطقة وتمسكوا ومن ثم بزيادة الميزانية العسكرية المخصصة لقوات الانتشار السريع وفي البدء كانت ضرورة إقامة قواعد عسكرية في المنطقة أو ضواحيها موضع نقاش عنيف في أوساط الرئيس ريغان وقد أدخل وزير الدفاع الكسندر هيغ في خطابه الرسمي مفهوم الإجماع الإستراتيجي الذي حاولت الولايات المتحدة نصبه في المنطقة وبمعنى اخر تقدم باقتراح يرمي إلى إقامة حلف مرن بين الولايات المتحدة ومجموعة من الدول المناهضة للاتحاد

1- مجلة الحوادث في ١٠/١١/١٩٨٧ نقلا عن أحمد علي السخيني، الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، اتلاردن، ١٩٩٨ ، ص ١٢٧- ١٢٨ .

2 - إذاعة دولة الإمارات العربية المتحدة، حديث الشيخ زايد في أثناء استقباله السفير الأمريكي عند تسلم اعتماده في ١٦/١/١٩٩٠.

obeikandl.com

السوفييتي تضم المغرب ومصر والسودان والصومال والسعودية وعمان وإسرائيل وتركيا وباكستان.

ومع اندلاع حرب الخليج الأولى شجعت الولايات المتحدة ترتيبات إقليمية لا ترقى إلى مستوى الحلف الإقليمي أو إلى معاهدة أمن جماعي بالمعنى المنظومي للمصطلح ولكنها تعمل على التعامل مع البيئة الأمنية المتفجرة باتجاه عزل تأثيراتها العنيفة وقد عبرت هذه الترتيبات عن نفسها في مجلس التعاون الخليجي.

وحسب جون سيغلر (John Sigler) فأن الولايات المتحدة قد دفعت باتجاه إطالة أمد الحرب بغية إضعاف الطرفين المتحاربين[1].

عهد بوش:

مع وصول الرئيس جورج بوش إلى سدة الحكم تزامناً مع انتهاء حرب الخليج الأولى كان هناك مزيد من التأكيد في أوساط النخبة الإستراتيجية الأمريكية على ضرورة منع قيام قوى عظمى إقليمية وقد سعى مستشارو بوش إلى التركيز على هذه المقولة وهم يضعون أعينهم على القدرات العسكرية المتعاظمة التي خرج بها الإيرانيون والعراقيون من الحرب.

بيد أن ما يجب تأكيده هنا هو أن إدارة الرئيس بوش على الرغم من نجاحها لاحقاً في تشكيل أكبر تحالف دولي منذ الحرب العالمية الثانية لخوض حرب شبه عالمية في حرب الكويت إلا أن هذه الإدارة لم تقدم طوال مدة وجودها – نموذجاً إستراتيجياً تفصيلياً محدداً لإدارة المشكلات والأزمات الدولية ومعالجتها بحيث يكون النموذج صالحاً لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ولم توضح إدارة بوش ما تريد تحقيقه في حقلي السياسة

1- John Sigler . The lran iraq confliet :The Tragedy of Limited conventional War . International journal , Vol. XII n2 Spring 1986, PP.433-440 .

obeikandl.com

الخارجية والأمن في المدة المتبقية للقرن العشرين على المستويين الإقليمي والدولي ومن ثم يستمر وصف مجلة (الايكونوست) لبوش قبل حرب الخليج الثانية صادقاً للمدة اللاحقة فهو (جيد في الأزمات ولكنه بطبيعته انفعالي وليس جيداً بما فيه الكفاية في الإستراتيجية وبعد النظر)[1].

وقدم الرئيس بوش (عاصفة الصحراء) بوصفها ((دفاعاً عن الديمقراطية وطريقاً إلى نظام دولي جديد حقبة جديدة من التهديد باستخدام الإرهاب أكثر قوة في متابعة العدل وأكثر أمناً في السعي نحو السلام. عهد يمكن فيه لأمم الشرق والغرب، الشمال والجنوب من أن تزدهر في رفاهتها ومن العيش في تجانس. اليوم يصارع النظام الجديد لكي يولد عالم مختلف تماماً عن الذي نعرفه إذ سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف))[2].

بيد أن بوش الذي استعاد بلاغة ولسون وكارتر لتعبئة الرأي العام الأمريكي واجتذاب رأي عام دولي لخطواته العسكرية في الخليج العربي لم يفلح في تسويق هذه (المثالية القديمة) التي صبغت العامين الأخيرين من عهده ولكن من غير أن ينفي هذا الأمر حقيقة أن حرب الخليج الثانية قد حققت للولايات المتحدة مكتسبات جيوإستراتيجية تاريخية الطابع.

فكما يقول ماندلباوم (MaudLbaum) فأن النفط كان الهدف الأهم لهذه الحرب[3]. وبحسب كوانت فإن إضعاف القدرات الإستراتيجية العربية هو الوجه الآخر لها[4].

1- Terry I , Deibel "Bushs Foreign policy: Mastery and Lnaction "Foreign Policy 1991 .P9 .

2 - T.B.Millar:"A new World order?". World Today (January 1992).P.7.

3- Micheal Mandlbaum:"The Bush Foreign Policy ".Foreign Affairs . Vol 70.NI. 1991 .P.II.

4 - William B.Quandt :"The Middle East in 1990 "Foreign Affairs. Vol .10. NI.1990,P 66 .

obeikandl.com